الشفـــافيـــــة كآلية للحد من الفساد

فتيحة حيمر*

الملخص

يتناول هذا المقال أحد أهم المواضيع المثارة في عصرنا الحالي ، وهو دور الشفافية كأحد أهم الآليات المعتمدة من طرف الدول لمحاربة ظاهرة الفساد.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الشفافية قوة مؤثرة تستطيع أن تحارب الفساد ، وتحسّن الإدارة ، وتعزز المساءلة بقصد وقف أعمال التجاوز والتحايل ، فضلا عن أهميتها لممارسة حق المشاركة في صنع القرار. لكن بشرط توفير أسسها وشروط قيامها والعمل على نشرها من قبل مختلف مؤسسات السياسية ، المدنية ، الاقتصادية ، الإعلامية والتعليمية. وكلما ازدادت الشفافية داخل وخارج تلك المؤسسات ارتفعت إمكانية مواجهة الفساد والسيطرة عليه في المجتمع.

الكلمات المفاتيح: الفساد ، الشفافية ، المحاسبة والمساءلة ، التمكين ، النزاهة.

Résumé

Le présent article a pour objet de traiter l'un des sujets des plus importants de notre époque, qui se rapporte à la transparence autant qu'un mécanisme déclenché par les états dans le processus de lutte contre le phénomène de la corruption.

Il s'avère à travers cette étude que la transparence est un moyen efficace de lutte contre la corruption pour l'amélioration de l'administration et le renforcement du système d'interrogation, ainsi que pour mettre fin aux actes de dépassement et d'escroquerie. En outre, elle nous garantit l'exercice du droit de participation en matière de prise de décision si les conditions requises sont réunies pour sa concrétisation et sa généralisation au sein des institutions politiques, civiles, économiques, médias et éducation. Plus la transparence prend de l'ampleur à l'intérieur et l'extérieur de ces institutions, plus les chances de combattre la corruption se multiplient au sein de la société.

Mots clés : Corruption, transparence, évaluation et système d'interrogation, possibilité, intégrité.

Summary

This article deals with transparency as one of the most important mechanisms adopted by governments to eliminate corruption.

According to this study, we deduced that transparency constitutes a powerful mean in fighting against corruption, improving administration and strengthening questioning in order to put an end to trespassing and violation. Furthermore, its importance in the exercise of the right of participation in decision making, if necessary basis and conditions are met to promote it and to make it broadly applicable by various political, civil, economic, information and educational institutions. The more transparency is adopted inside and outside such institutions, the more corruption fighting will be possible in society.

Key words: Corruption, transparency, evaluating and interrogating, possibility and integrity.

*أستاذ محاضر ب، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 03

مقدمـــة

شهدت السنوات الماضية اهتماماً دولياً واضحا بقضايا الفساد والمشكلات المرتبطة به إذ أدركت الدول خطورته ومدى الكوارث التي ستلحق بمواردها ومنظماتها واقتصادها كنتيجة حتمية له ، لذلك كان على هذه الدول أن تبحث عن آليات تمكنها من مكافحته والحد من انتشاره ، وكانت أولى هذه الآليات هي إرساء أسس الشفافية داخل المنظمات العامة والخاصة كونها عملية وأداة فاعلة تستخدم للحد منه لما تتضمنه من أسس وقوانين تعمل بها.من منطلق ذلك ، ومنذ سبعينات القرن الماضي أثار موضوع الشفافية ولا يزال اهتمام الكثير من الباحثين في حقول المعرفة بهدف سبر أغواره المختلفة ، والقاء الضوء على مضامينه المتعددة ، سعياً لتوفير الممارسات النزيهة التي تسهم في تحقيق الأهداف التي يسعى لتحقيقها كل مجتمع .

وقد تزايد الاهتمام بموضوع الشفافية خلال السنوات الأخيرة على المستويين المحلي والعالمي ، وأصبحت مطلباً ملحاً نتيجة لظهور توجه يدعو إلى تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة ، ومكافحة الفساد بأنواعه ، بهدف تعزيز دور القطاع العام بكافة مؤسساته ، وتحسين ممارساته ، وتجذير ممارسات الشفافية لدى الأفراد والمنظمات على حد سواء. لكن الاشكال المطروح هنا هو: ***كيف لآلية الشفافية أن تحدّ من ظاهرة الفساد؟***

سيتم بحث الموضوع قصد اختبار الفرضية التالية: كلما *زاد انتشار الشفافية كلما انحدر الفساد*

وسيتضح في متن البحث الاجابة عن التساؤل الرئيسي واختبار الفرضية من خلال مجموعة من العناصر تشكل بناء البحث منهجيا بدءا بتحديد مفهوم الشفافية ، ثم شرح أهم مرتكزاتها ، وإبراز أهم آلياتها ، يلي ذلك الحديث عن دورها في محاربة الفساد ، وتوضيح أهم المتطلبات الضرورية قصد تكريسها والحد من الفساد.

المبحث الأول: مفهوم الشفافية

الشفافية لغة واستنادا إلى الجذر "شفّف" في *اللغة العربية* تعني:"الخفة ورقّة الحال" ، أو "الشيء القليل" جمع أشفاف ، أو الشيء الرقيق الذي يرى ما خلفه طبقا لتفسير معنى "الشفّ" لغويا.[1] بعبارة أخرى تشير إلى ذلك الشيء الذي لا يحجب ما وراءه ، فهي النقاء والوضوح في مختلف أشكال وأنماط العمليات الإدارية المختلفة. وتوصف بأنّها الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكّن الناس من معرفة ما يدور بالضبط. كما تعني توفر نفس المعلومات لجميع الأفراد والقضاء على تباين المعلومات ، وذلك بتوفير معلومات متماثلة لمن لا يستطيع الوصول إليها.[2] أما في *اللغة الإنجليزية* فتعني المفردة (Transparency) أيّ الوضوح (Obvious) أو الشيء الجليّ ، أي هي كما الصورة المرسومة على زجاج يجلي للعين من خلال نور يشع خلفها ، أو بشكل أكثر اقترابا من المعنى المطلوب لدينا تعني: كل ما يمكن استيعابه وفهمه بسهولة أو ما يتيسر استيضاحه واكتشافه بيسر.[3]

أما ***الشفافية اصطلاحا*** فتتعدد الرؤى بشأنها: فعند (vaughn Robert) الشفافية هي: "حرية تدفق المعلومات ، بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المواطنين".[4] أما (Amartya Sen) فيقول أنّها ليست غاية في حد ذاتها إنّها:" الوسيلة لرفع مستوى الرفاه العام وتعزيز كفاءة وفعالية الحكومة". فالشفافية في القطاع العام هي نتيجة السياسات والمؤسسات والممارسات التي توجه المعلومات ، بحيث أنّها تعمل على تسهيل الوصول إليها لزيادة فعالية السياسات والعمليات للحد من عدم اليقين.[5] أما الشفافية عند "*منصور الراجحي*" فتعني: "توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات والأنظمة والتعليمات والقوانين والقرارات الحكومية". في حين عرّفها "*سامي محمد الطوخي*" بقوله الشفافية هي:" أن تعمل الادارة العامة في بيت من زجاج ، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور ، وتتضمن الأنظمة التي تعمل من خلالها الادارة الوسائل اللازمة التي تكفل العلم والمعرفة للكافة بحقيقة أنشطتها وأعمالها بالافصاح والعلانية والوضوح وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها".[6]

ومعناها أيضا:" الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب. أي تعني أن القرار الذي اتخذ يتم تطبيقه بطريقة تتبع القواعد واللوائح ، وأن المعلومات متاحة بحرية ويمكن الوصول إليها مباشرة لأولئك الذين سيتأثرون بتلك القرارات التي تم تنفيذها".[7] كما عرفت بأنّها: "العلانية

والتصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى ، مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة ، معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية". ويتضح من ذلك أنّ الشفافية تتصل بجانبين: الأول: يتعلق بوضوح العمل داخل المنشأة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها. ويتعلق الجانب الثاني: بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب ، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة ، كما ينطبق على أعمال المؤسسة غير الحكومية والتي تعمل لحسابها الخاص ويتعامل معها المواطنون.[8]

يتضح من التعاريف السابقة أن الشفافية تعني الوضوح ، الافصاح ، المصداقية ، والتدفق الحر للمعلومات ولها عناصر محددة تجعل إطارها أكثر بروزا ، ألا وهي العلانية والقانونية.

إنّ الحديث عن الشفافية باعتبارها أسلوبا علميا لمكافحة الفساد[9]، يستدعي منّا ***عرض أكثر من تفسير للمفردة التي تناولتها رؤى الدارسين وذلك طبقا للتقسيمات*** التالية:

- **الشـفافية السياسـية:** عرّفهـا "*صـلاح زرنوقـة*" ، الشفافية *في صنع السياسة العامة وتنفيذها* على أنّها: "آلية الكشف عن الفساد ، بأن يكون الإعلام (والإعلان) من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ". [10] أما "*فيتو تانزي*" (Vito Tanzi) فيفسر الشفافية *من زاوية مبدأ فصل السلطات* على أنّها:" التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات ، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة ، وأن يتم بوضوح وفق آلية يطلع عليها الجمهور وكذا تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة ، وكذلك توزيعها بين كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية". وما يتضح من تعريف "*تانزي*" للشفافية ، أنّه يحاكي في مفهومه هذا الطروحات الفكرية لـ "مونتيسكيو" القائلة بنظرية فصل السلطات ، بغرض تحقيقها من خلال التمييز بين القطاع الحكومي وغير الحكومي من ناحية ، وتحديد آلية لتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة من ناحية أخرى ، وكذلك توزيع المسؤوليات بين السلطات الثلاث. وهو القائل:" الذوق والحس السليم يقومان على معرفة الفوارق الدقيقة بين الأشياء". حيث أنّ الفوارق بين المستويات المشار إليها في التعريف ، تمكّن من تشفيف العمل الحكومي أو بالأحرى تشفيف عمل السلطات الثلاث ، وكذا القطاع غير الحكومي.

كما تعتبر الشفافية السياسية مرادفة لأخلاقية الحياة السياسية الواجب أن يتمتع بها الحكام ويرضى عنها المحكومون ، وتقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي أن تكون المعلومة ميّسرة ومتاحة للجمهور ، ووثيقة الصلة بالموضوع ، وأخيرا تتسم بالدقة والحداثة والشمول.[11]

- **الشـفافية الاقتصـادية:** تعـد دراسـة "كـوبيتس" و"كريغ" (Kopits and Craig) واحدة من أهم الدراسات التي عرّفت الشفافية بين ثناياها عندما تناولتها على أنّها: "الانفتاح على الجمهور في ما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ، ونوايا السياسات المالية العامة ، وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية ، وحشد تأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل جمهور على علم بمجريات الأمور ، مع الأخذ بالاعتبار أنّ انعدامها(أي الشفافية) يؤدي إلى تزعزع الاستقرار ، وعدم الكفاءة ، والافتقار إلى العدالة". ومعنى ذلك التعريف أنّه إذا أصيبت ميزانية أي دولة بالخرق في التنظيم والانحراف عن المسار القويم ، فستصبح فيها الأمور على حافة الهاوية.

- **الشـفافية الإداريـة:** عرّفهـا: "*نزيـه برقـاوي*" على أنّهـا: "الوضـوح والعقلانيـة والالتـزام بالمتطلبـات أو الشـروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع ، وسهولة الإجراءات والحد من الفساد ، فشفافية القوانين تعني وضوحها وبساطة صياغتها وسهولة فهمها ، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات التنفيذية وبساطتها وعدم تعقيدها والسماح بالالتفاف عليها وإطالتها غير المبررة وكذلك النزاهة في تنفيذها". أما "*عبد خرابشة*" فيعرّفها كما يلي: "إنها تعني وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها ، وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، وبما يتناسب مع روح العصر ، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول

إليها ، بحيث تكون متاحة للجميع". ويعرّفها أيضا "*علي الشيخ*": " بأنّها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة".[12] ومن هذه التعريفات يمكننا استخلاص أنّ **الشفافية** تتضمن في الأساس وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات وكذا إتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة قصد الوصول إلى اتخاذ قرارات ذات موضوعية ودقة ووضوح.

والشفافية حتى تنجح في تحقيق مسعاها المتمثل في محاربة الفساد ، ينبغى أن تكون على المستوى الداخلي والخارجي للمنظمة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الإداري ، وهذا ما سنوضحه:

– *الشفافية على المستوى الداخلي*: هي نتاج طبيعي لسلوكيات الاتصال المتسمة بالفاعلية والتدفق الحر للمعلومات داخل المنظمة ، تعكس الدرجة التي وصل لها الموظفون في الحصول على المعلومات الضرورية للقيام بمسؤولياتهم. وعليه المنظمات التي تتصف بالشفافية الداخلية تتواصل بشكل مستمر مع كافة أفرادها ولا تشاركهم في صناعة القرارات ورسم السياسات ، وتدار بأسلوب لا مركزي يتبنى مبدأ الديمقراطية والتعامل بنزاهة على كافة المستويات. والالتزام بالشفافية لا يتم فقط من خلال مناقشة الأفكار ، بل أيضا من خلال توضيح الصورة الكلية وبشكل صريح لجميع المنتسبين الى الممنظمة وهو الأمر الذي يؤدي الى تحقيق النتائج المنتظرة ويخلق الثقة والشعور بالتمكين.

الشكل رقم (01) يوضح أسس الشفافية

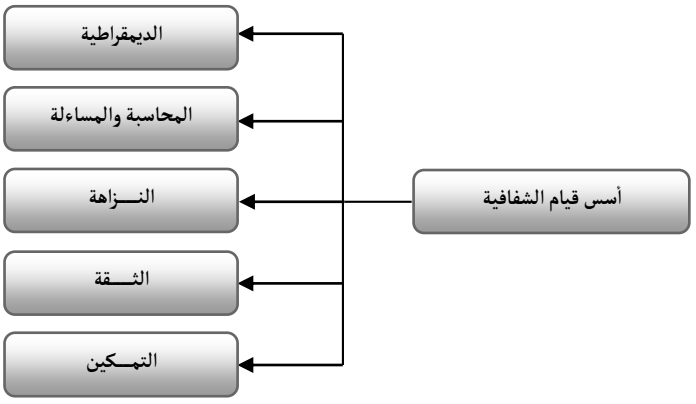

– *الشفافية على المستوى الخارجي*: تعد أداة تنظيمية هامة ، كون كل حكومات العالم المتقدم تحرص كل الحرص على تصميم أنظمة وقوانين لقياس جودة أنظمة الشفافية ، بهدف تقليل مخاطر الفساد في مؤسسات المجتمع المختلفة وحماية الحقوق المدنية وتحسين الخدمات.فالمنظمات الشفافة تكون منفتحة وتستخدم قنوات اتصال مناسبة ومتنوعة ، كما تحرص على دقة ومصداقية وحجم المعلومات التي يتوجب نشرها ، وعدم التعامل بسرية مع جميع الأطراف ذات العلاقة.

إنّ الشفافية الداخلية والخارجية لا يمكن الفصل بينهما ، لأنّ كل منهما مكمل للآخر فلاكتمال الشفافية لابد أن تكون المنظمة شفافة في ذاتها وشفافة مع غيرها ممن لهم علاقة معها في المجتمع الخارجي في آن واحد.[13] لكن إذا كانت الشفافية تعني غياب الغموض والسرية في الأعمال ، وهي أنواع شفافية سياسية واقتصادية وإدارية ، وأنها ينبغي أن توجد داخل وخارج المنظمة ، فيا ترى ما هي الركائز التي تقوم عليها ؟ هذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مرتكزات قيام الشفافية ومحاربة الفساد

إنّ الأسس التي تبنى عليها الشفافية تشتق من المصادر الثقافية لكل مجتمع. وأهمها تلك التي تقوم على الأمانة وحب العمل والإخلاص فيه وهي موجودة في كل الممل الإنسانية. وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في مجال الشفافية ، إلاّ أن الكثير من الدراسات والأدبيات تشير إلى العديد من الأسس المهمة لها ، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الأساس الأول: الديمقراطية وتعرف في "موسوعة السياسة" على أنها: "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة".[14] تقوم الأنظمة الديمقراطية على مبدأ الحرية والمساواة، التعددية السياسية والتداول على السلطة وكذا احترام حقوق الانسان و هي بذلك توفر المجال الخصب لممارسة الشفافية، لأن الأجواء الديمقراطية تعني احترام العاملين في المنظمات على اختلافهم مما يؤدي الى تكريس التفاعل والمشاركة الفعالة والمستمرة في مجتمع المنظمة أيا كان نوعها ويدفع قدرة العاملين الى التأثير بصنع القرارات وقدرتهم على المساءلة والمحاسبة.[15] وعلى غرار ذلك نجد الأنظمة غير الديمقراطية لا تسمح بممارسة الشفافية الصحيحة الأمر الذي يؤدي الى اضعاف آليتي المساءلة والنزاهة ومنه تراجع الشفافية وانتشار الفساد هذا من جهة.ومن جهة أخرى نقرّ بأن الشفافية تعد مظهر من مظاهر الديمقراطية وحجرها الأساس لتدعمها وتعززها في أي مجتمع.[16]

الأساس الثاني: المحاسبة والمساءلة: بداية *المحاسبة* بمعنى محاسبة المسؤولين ومطالبتهم بتقديم توضيحات لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وأداء واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم.[17] أو بعبارة أخرى خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسؤولين أمام رؤسائهم الذين في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. أما ***المساءلة*** فمعناها:" واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين)، حتى يتم التأكد من أنّ عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.[18] يتضح من التعريفين السابقين صعوبة التفريق بين المحاسبة والمساءلة، وقد يعود ذلك الى ترابطهما مفهوما وممارسة. لكن من معناهما تظهر علاقتهما الوطيدة بالشفافية، إذ كلها مفاهيم تعزز بعضها البعض فلا يمكن تطبيق المحاسبة والمساءلة بصورة مناسبة وفعالة من دون ممارسة الشفافية، والعكس صحيح لا يمكن تطبيق الشفافية في حال غياب المحاسبة والمساءلة كونها وسيلة من الوسائل التي تساعد في تحقيقهما.

الأساس الثالث: النزاهة: والتي تعني البُعْد عن السُّوء، ومنها التَّنَزُّه أي التَّباعد من الدَّناءة والأوساخ. فالنزاهة عبارة عن مجموعة القيم والمعتقدات والسلوكات المفروض تواجدها في مجال العمل العام والخاص. وهي من الصفات الخلقية التي ترتبط بجودة العمل ولها علاقة مباشرة بالعاملين، حيث تورث الاطمئنان والثقة للمسؤولين، وتشكّل القدوة للمرؤوسين. كما تشير الى مجموعة من المبادئ والقيم المرتبطة بالقيادة كأن يكون القائد عادلا ومستقيما وصادقا يفي بوعوده، ويتصرف على نحو أخلاقي في كافة تعاملاته.ووفق معيار النزاهة يجب أن يتحلى المسئولين في القطاع العام بقيم عالية يلتزمون بها عند اتخاذ القرارات وتحكم تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة داخل المنشأة، كما عليهم أن يتصرفون بكل أمانة وإستقامة في التصرف بالأموال العامة وإدارة الموارد والشأن العام، كما أن النزاهة تعتمد على فعالية أُطر الرقابة، وتتأثر بالتشريعات ذات العلاقة كمدونات القيم وقواعد السلوك الوظيفي- فبينما سيادة القانون توفر نظام مراقبة خارجي للسيطرة على تصرفات المسئولين فإن القواعد الأخلاقية توفر نظام مراقبة داخلي لسلوك المسئولين وتحقق ثقة المجتمع وإدراكهم للأداء الجيد والمتوافق مع الأنظمة والتشريعات والسياسات للمنظمة - لذلك فإن الثقة في الحكومة تتأثر بما يتصوره المجتمع عن المسئولين الذين لا يتسمون بالنزاهة والأمانة والاستقامة.[19] وعليه تعد النزاهة أحد أبرز العوامل المساهمة في تحقيق الشفافية بأيّ مجتمع ديمقراطي، كونها تسهم في توفير التواصل بين المواطنين وصانعي القرارات وتعزز التزام المؤسسات ومنسوبيها بتحقيق الجودة والتحلي بالقيم والسلوكات الحميدة النزيهة.[20]

الأساس الرابع: الثقة والتمكين: بداية يرتبط مفهوم الشفافية بالثقة، حيث تعمل الأولى على خلق الثقة بين المعنيين، وبيئة الثقة تخلق مجتمعا يستمتع الفرد بالانضمام

إليه والمشاركة فيه. وتتطلب علاقات الثقة درجة عالية من الشفافية والانفتاح، ليس فقط فيما يخص المعلومات التي تنشر، ولكن أيضا فيما يتعلق بمواجهة المشكلات المختلفة، وهل أعضاء المؤسسة جديرون بها أم لا؟و هل حققوا وعودهم ؟ وهل تم الأخذ بوجهات نظر المعنيين بالخدمة أم لا. ويرتبط بشكل وثيق مفهوم الثقة بالتمكين الذي يعني: "منح العاملين حقوق التصرف واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية في إدارة المنظمات، وتحمل المسؤولية والرقابة على النتائج".كما يعني: "إعطاء السلطة والمشاركة في التأثير، وصناعة القرارات والمساندة والدعم". ويراد به أيضا: "توسيع قدرات الناس وخياراتهم واكسابهم القدرة على الاختيار، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حقوقهم، والموافقة على تلك القرارات".[21] إنّ المردودات الإيجابية للتمكين تكمن في أنّه بمشاركة الجميع في عملية التطوير وخدمة المؤسسة تزيد قوة الاحتمال بأنّ المعلومات التي يبني عليها أصحاب القرار قراراتهم هي معلومات مفهومة وصحيحة، وهذا يظهر الفرق بين القرار الجيد والقرار المتميز، لأن وجود التمكين يوصل القرار إلى أفضل درجاته من التميز. وعليه كلما زادت اللقاءات والاجتماعات والحوارات، وتبادل المعلومات الصحيحة والمتجددة بشفافية ووضوح وصراحة واندفاعها بانسياب حرّ، زاد الشعور بالتمكين وحرية التصرف والشعور بالملكية والانتماء ويتكون نتيجة ذلك الحماس من أجل تحسين الأداء، دون مراقبة صارمة ودون حالة من عدم الثقة. وفي هذه الحالة فقط يمكن الحديث عن التمكين كأحد الأسس الهامة لقيام الشفافية. لكن **السؤال المطروح** هنا: ***ما هي العوامل التي تضعف تلك المنظومة المضادة للفساد*** (النزاهة والشفافية والمساءلة والتمكين)؟ تتمثل تلك العوامل في الآتي:[22]

- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وغياب مبدأ فصل السلطات.
- غياب الإرادة السياسية في عملية المحاسبة.أي وجود التسامح السياسي مع كل ممن كان لهم يد في قضايا الفساد التي تم كشفها، ولم يقدم أي منهم لأي محكمة.
- ضعف سيادة القانون.
- غياب الإطار القانوني الكامل والواضح وغياب الإطار المؤسسي الفاعل وضعف نظم الرقابة ونظم المساءلة في القطاع العام، وعدم فاعليتها وعدم استقلالها.
- عدم وجود هيئة مستقلة لمحاربة الفساد، وتغيب تقاليد العمل في حالات المحاسبة الإدارية في إطار محاكم مختصة.
- عدم وضوح الإجراءات الرسمية في المنظمات.
- عدم الالتزام بتقديم الذمم المالية لكبار الموظفين.
- ثقافة الاحتفاظ بالمعلومات ومنع تداولها.

بناء على ذلك يمكننا الاشارة الى عدد من **المؤشرات الضرورية لقياس تواجد الشفافية بأيّ منظمة** وهي:

- توافر وثائق واضحة حول أهداف المنظمة، وفلسفة عملها، وبرامجها، وإتاحتها للجمهور.
- توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنظمة، ونظام الموظفين، وميزانيتها وتمويلها وعلاقاتها.
- إتاحة الفرصة للجمهور للإطلاع على خططها، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الأخيرة والتعليق عليها.
- معرفة المواطنين بأنشطتها وبرامجها، وكيفية الحصول على خدماتها، وكيفية تأدية هذه الأخيرة.
- وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني.
- إتاحة الفرصة للجمهور لحضور الاجتماعات العامّة في المنظمة.[23]
- التدفق الحر للمعلومات التي يجب أن تتسم بـ:[24] أن تكون في الوقت المناسب، كون الشفافية المتأخرة لا قيمة لها، وأن تتاح لكافة الجهات في ذات الوقت، وأن تكون شارحة نفسها لنفسها دون غموض ، كما لا يجب أن تخل بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل، وأن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك، وأخيرا أن تكون وثيقة الصلة لأنها تؤثر على القرارات.

إن جوهر الشفافية يستند إلى التدفق الحّر للمعلومات ، بحيث تتيح للمعنيين بمصالح معينة أن يطّلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح ، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها. ولكى تكون المنظمات المستجيبة لحاجات الناس ومشاكلهم منصفة ، فإنّ عليها أن تكون شفّافة.[25]

الشكل رقم (02) يوضح آليات الشفافية

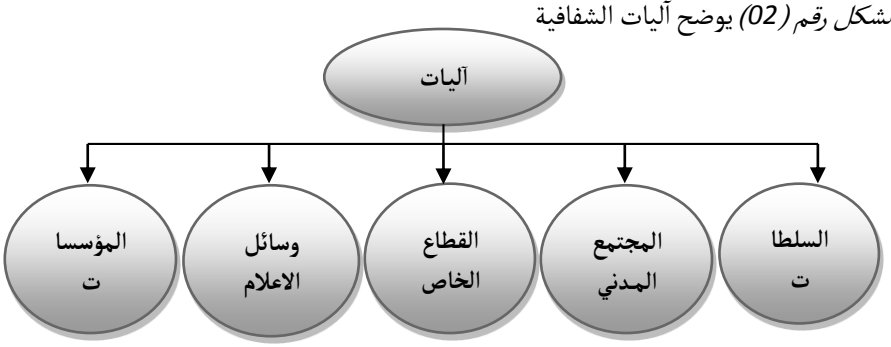

1. **السلطات الرسمية**: ونقصد بها السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وبخاصة السلطة التنفيذية التي تنظم شؤون الدولة وتسير تنظيم حياة المواطنين ، كما أنّها المسؤولة عن إدارة المال العام ،[26] وبناء وصون واحترام النظام الوطني للنزاهة ، وحتى يتحقق لها ذلك لا بد أن يتوافر لدى القيادة السياسية القائمة على رأسها إرادة سياسية جدية للحفاظ على حكومة نظيفة ، وأن أعمالها مطابقة للقانون ويمكن تعليلها ، وأن استقلال المحاكم يلقى الإحترام وأن أحكامها مطاعة من قبل مسؤولي وعاملي الحكومة ، وأنها وفرت لجميع المؤسسات الرقابية الموارد والتفويض اللازمين للقيام بمهامها بدون خوف.

ومن بين المؤشرات التي تساعد على تقييم دورها في تعزيز النظام الوطني للنزاهة ومكافحة الفساد الآتي:[27]

- نشر الحكومة خطتها وموازنتها وتشريعاتها وسياساتها للجمهور بشكل دوري في الوقت المناسب.
- وجود مشاورات منتظمة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- وجود إجراءات لمراقبة الموجودات والإفصاح عن الذمة المالية.
- الإفصاح أمام هيئة مستقلة أو جعله في متناول الجمهور ووسائل الإعلام.
- التزام أعضاء السلطة التنفيذية بموجب القانون بتعليل قراراتهم.
- استخدام وسائل شفافة في عملة الشراء والبيع العام (بشكل علني).

2. **مؤسسات المجتمع المدني:** تشكل تنظيمات المجتمع المدني الرديف الحقيقي للسلطة في أي دولة ، كون أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم ، المحاسبة والمساءلة ، المتابعة والتطوير ، والأهم المساهمة الفاعلة في تطوير وتنمية المجتمع من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية. ومؤسسات المجتمع المدني تقوم في أي مجتمع ، بتنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من الأطر السلوكية والأخلاقية ، التي من شأنها ترسيخ الشفافية والحد من انتشار الفساد بالمجتمع ومؤسساته المختلفة ، ومن أهم تلك الأطر: مبدأ العمل التطوعي والمشاركة ، وجود هيكلية تنظيمية ، الاستقلالية وعدم التبعية ، الشفافية والمصداقية ، وأخيرا قبول المحاسبة والمساءلة.[28]

فتنظيمات المجتمع المدني تعمل على إثر ذلك وباستمرار على تفعيل ثقافة مجتمعية تواكب مستجدات العصر تنعكس بالإيجاب علي تطوير الممارسات والقيم المجتمعية التي تكون أساسها المحافظ على مبدأ المواطنة والحفاظ علي المال العام والمشاركة المجتمعية الواسعة التي يكون لها عظيم الأثر في حلحلة منظومة الفساد ومحاسبة

المبحث الثالث: آليـات الشفافية ومحاربة الفساد

أي *من يجب أن يمارس الشفافية أو يتمتع بها وينشرها* ؟ بشكل عام نقول كل الأطراف التي تتعاطى الشأن العام أو لها علاقات بالمواطنين يجب أن تتمتع بالشفافية في عملها وفي تعاملها مع المواطنين. والشكل أدناه يوضح ذلك.

الفاسدين وذلك من خلال المناداة بحرية واستقلال العمل الأهلي والتوعية والمشاركة بالانتخابات كأساس الشرعية، والرقابة الداخلية في المنظمات الأهلية التقييم المهني الدوري المستمر للمؤسسة، تبني ميثاق قواعد سلوك معيارية لتنظيم عمل المنظمات الأهلية، الضغط والتعبئة والتأثير، بناء شبكات إقليمية وطنية للنزاهة.[29]

3. **القطاع الخاص:** هو:"كل ما يملكه المواطنون متفرقين، ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم، تحت مظلَّة سلطة الدولة ورقابتها. وعليه فإن كل مؤسسة تعمل في أيٍّ من القطاعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الخدمية، أو أيٍّ من المهن الفكرية والعلمية، يمكن القول إنها تنتمي إلى القطاع الخاصّ، بحيث لا يتقاضى أفرادها دخلاً من خزينة الدولة، بل يعملون بوسائلهم وطرقهم، لكسب معيشتهم، وتحسين دخلهم وتطويره، بعيدًا عن المال العامّ، وذلك من حيث الملكية والإدارة".

إن زيادة دور القطاع الخاصّ ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيامه بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة، ومزايا خاصّة، وإنما يعني كذلك أن يتحمل مسؤوليته كاملة لتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل وليس الربحية كما كان دوره في القديم.[30] إذا يجب عليه أن يتمتع بالشفافية ويمارسها في عمله حفظا على مصالح الشركاء أو العملاء.[31]

4. **المؤسسات الاعلامية:** تتزايد أهمية الإعلام بصفته الأداة الأكثر تأثيرًا في عملية الإتصال بالجماهير، ويتضح ذلك من خلال مدى الدور الذي يلعبه في التغيير والتطوير الاجتماعي. فعن طريق التثقيف كوظيفة أساسية لوسائل الإعلام يكتسب الأفراد، ويطوّرون كل ما يرتبط بثقافتهم من عادات وتقاليد، وحتى فيما يتعلق باستخدام اللغة والأدوات الثقافية الأخرى، وأنماط السلوك وأساليب العيش والحياة. ويلعب الإعلام كذلك دورًا رئيسيًّا في عمليات التنمية الشاملة التي تشمل مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو الأداة التي يتم من خلالها توجيه هذه العمليات، ومن ثم التقويم والمتابعة والتصحيح، أو تصويب المسار في مناحيها المختلفة؛ مما يرقى بالإعلام ليحتلّ دور الشريك أو المتطلب الإجباري في التطوير التنموي، وعملية التنمية المستدامة، حيث يقوم بتحريك الفعاليات المختلفة الحكومية والشعبية، بما في ذلك قوى المجتمع المدني المختلفة من القطاع الخاصّ والمؤسسات غير الرسمية والأحزاب، وغيرها حشد طاقاتها المشتتة، وتوجيهها لإنجاح خطط التنمية.[32]

فلإعلام يعتبر المحرك الأول الذي يفرض إقرار حق المواطن في الإطلاع كمقدمة قانونية واضحة لثقافة المكاشفة والمساءلة، إلى جانب محركات أخرى مثل النقابات والإتحادات العمالية والأحزاب والجمعيات غير الحكومية.وهذا طبعا إذا لم تكن هناك قيود كثيرة مفروضة عليه، في صورة قوانين أو تعليمات أو تسريبات ومصادر، تقف حائلاً دون أن يصبح الإعلام على نمط ما يحدث في بلدان الديمقراطية الحقة. أين تتمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير تمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها، إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع ومستقبل التنمية.

5. **المؤسسات التعليمية:** لا تقتصر أهمية التعليم على تزويد الفرد بالمعارف، بل تزداد أهمية التعليم ودوره في نمو المجتمعات وتطورها، من خلال قدرة المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة) رياض الأطفال والمدارس والجامعات (على غرس الكثير من القيم وتنميتها، مثل: النزاهة والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية، والحس بالمسؤولية، ومكافحة الفساد.

تقوم المدارس والهيئات التدريسية بلعب دور رئيس إلى جانب الأسرة والمجتمع في تعليم قيم النزاهة والصدق والأمانة ،واحترام القوانين والأنظمة، واحترام الاختلاف في الرأي و أسلوب الحياة وتحمل مسؤولية أفعالهم و عواقبها، والتعرف على أشكال الفساد المختلفة، وكيفية محاربتها على كافة الأصعدة، ويأتي هذا الدور المهمّ للمدرسة انطلاقًا من تدخلها لتربية الفرد في أكثر مراحل حياته أهمية على تحديد شخصيته.فمن منطلق ذلك يصبح يتعامل مع قضاياه و قضايا مجتمعه.

واعترافًا بدور المدرسة في بناء قيم صالحة لتشييد صرح البناء الاجتماعي السليم والمتطور، دأب المربون

والمفكرون والباحثون على التأكيد بأن تحقيق الديمقراطية وإرساء القيم الأساسية للمجتمع مرهون، إلى حدٍّ كبيرٍ، بتحقيق الديمقراطية في المؤسسة التعليمية التربوية.كون هذه الأخير تعد أهم ضمانات وجود الحكم السليم.[33]

المبحث الرابع: دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد

· **دور الشفافية على الصعيد السياسي**: تعتبر الشفافية شرط وآلية فعّالة للكشف والحد من الفساد. كيف ذلك؟ بداية وجودها يعني استجابة الجهات الحكومية لحقوق المواطنين وغيرهم للإطلاع على المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة وكيفية اتخاذ القرارات خاصة تلك التي لها علاقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين، حيث يكون المسئولون مفتوحين قدر الامكان لتوضيح قراراتهم والأعمال التي يقمون بها، والتحفظ فقط يكون على إفشاء المعلومات التي تمس الأم القومي أو التي لها علاقة بالتحقيقات في جرائم ومخالفات.

الشفافية أيضا تعمل على محاربة الفساد السياسي من خلال أنها تلزم الدولة الإعلان عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، كون تحقيق المصلحة العامة والتي هي الرضا العام لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال إطلاع المواطن على تلك السياسات وحصد التأييد لها.

وعلى النقيض من ذلك نجد أنّ انعدام الشفافية في تلك السياسات يؤدي إلى تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة سعي السياسيين وصنّاع القرار لدعم الشركات وحصولها على عقود تدر عليها أرباحا طائلة وتدر بالنتيجة على السياسيين وصنّاع القرار امتيازات معتبرة على حساب مصلحة المواطن وآماله وتطلعاته.[34]

كما تمنع الشفافية الحكام من الوقوع في الاستبداد، وتحول دون تركيز السلطات الثلاث في يد واحدة فلا تسمح بتهيئة بيئة ملائمة لنمو الفساد.

على صعيد آخر يؤدي انعدام أخلاقية العمل السياسي المترافقة مع انعدام الشفافية، إلى زيادة سعي السياسيين وصنّاع القرار لدعم الشركات وحصولها على عقود تدّر عليها أرباحا طائلة، لكي تكون لهم لقاء ذلك نسبة من قيمة الصفقة التي تم إبرامها. ومن أجل ضمان شفافية العمل السياسي، والحفاظ على الأخلاقية السياسية، واتساقا مع المسار الذي نهجته منظمة الأمم المتحدة والهيئات المعنية في تعزيز الشفافية، اتخذت العديد من الدول قرارات لتأكيد الثقة في مصداقيتها تجاه استئصال الفساد.

غير أنّ المفارقة العجيبة في قضية شفافية أعمال المسؤولين والإفصاح عن ممتلكاتهم تظهر عندما نجد دولا أمضت قرونا عدّة في المسيرة الديمقراطية تتراجع عن الدور المفروض أن تلعبه على هذا الصعيد، عندما تقترح أو توافق على تشريعات تحمي أصحاب المناصب السياسية العليا من الملاحقة القانونية عن أعمال الفساد، كما هو جار العمل عليه في دول مثل فرنسا، إيطاليا واليونان، بحسب تقرير الشفافية الدولية.[35]

· **دور الشفافية على الصعيد الاقتصادي والمالي:** يتجلى دور الشفافية في الحد من الفساد بهذا القطاع في:

– أنّ الشفافية المالية العامة هي شرط أساسي لسلامة السياسة المالية والاقتصادية، كون نشر وثيقة الميزانية التي يتم عرضها بوضوح في الموعد المناسب، يضفي الانضباط على العمليات الحكومية، وعلى العكس من ذلك فإنّ الممارسات التي لا تتمتع بالشفافية يمكن أن ينتج عنها تبديد موارد المالية العامة.

– أنّ الشفافية المالية العامة من شأنها تعزيز ثقة المواطنين في حكومتهم، بينما تؤدي ممارسات المالية العامة التي لا تتمتع بالشفافية إلى عدم الاستقرار، وسوء تخصيص الموارد، وتفاقم عدم المساواة.

– كما تعتبر الشفافية أمرا حيويا بالنسبة للعمليات الحكومية فيما يتعلق بعملية الموازنة والإدارة العامة والسياسة الضريبية، وعمليات تمويل الدين، وتتطلب الشفافية تصنيف البيانات الخاصة بالعمليات الحكومية والملكية والالتزامات.[36]

– تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد.

– حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظرًا إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات.

– زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة.

– التخفيف من حدة الأزمات: أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة.[37]

– إنعاش السوق المالي: كون وجودها في الجوانب المالية والسياسات الاقتصادية والاستثمارية يؤدي إلى المصداقية من حيث أنّها توفر البيانات والمعلومات المتعلقة بالشؤون المالية ، بوضوح وأمانة.

من ناحية أخرى تبيّن بحوث معهد البنك الدولي ، أنّ تحقيق هامش أكبر من النزاهة ومكافحة الفساد ، في إطار من إقامة العدل وحكم القانون ، يتيح الفرصة لزيادة الدولة دخلها بما قد يصل وفق تقديرات تلك البحوث على المدى الطويل إلى أربعة أضعاف ، كون إتباع مثل هذه السياسات يعطي دفعة هائلة للنمو الاقتصادي ، ويعمل على تخفيض أعداد الفقراء.[38]

وتبرز أهمية الشفافية ودورها في الحد من الفساد على الصعيد المالي أيضا ، من خلال مساهمتها في الرفع من مدخولات الدولة ، وهذه الأخيرة من الممكن أن تأتي من خلال القضاء على الفساد الموجود ضمن النظام الضريبي ، كيف ذلك ؟ من خلال القضاء على العلاقات المشبوهة بين مخمن الضريبة وبين دافعها ، وأيضا من خلال القضاء على الفساد الناتج في الأساس عن عدم الدقة في تخصيص القطاع العام ، حيث أنّ الكثير من المشاريع العامة تباع بأثمان بخسة مما يفقد سياسة الخصخصة الهدف المرجو من ورائها بتحقيق إيرادات للدولة تخفف من أعبائها المالية ، وأخيرا من خلال القضاء على الفساد الموجود ضمن القطاع الجمركي نتيجة ضعف الرقابة والقيود التي تفرض على البضائع. وتلعب الشفافية أيضا دورا مهما في القضاء على الدور السلبي في إرشاء الكادر العامل في الإدارة الحكومية مما أدى إلى إطلاق تسمية الاستثمارات المارقة على الشركات التي تدفع رشاوي إلى المسؤولين والموظفين لتنفيذ أعمالها.

وبهذا يتضح لنا مدى التأثير الإيجابي والهام الذي تحدثه الشفافية في الحد من الفساد ، إذ أنّها من جهة تؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة ومن جهة أخرى تؤدي إلى خلق نوع من الاستقرار السياسي داخل البلد وتعزيز مفاهيم الديمقراطية.[39]

· **دور الشفافية على الصعيد الإداري:** تبرز أهمية الشفافية الإدارية كأحد أهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري من خلال أنّها تساهم إلى حد بعيد في:

– زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للأفراد العاملين في القطاع الحكومي.

– زيادة مستواها في العمليات الإدارية معناه وضوح إجراءات العمل والابتعاد عن الروتين وتعقيد الإجراءات.

– تساعد على تسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي يريدونها ، مما يترتب عليه إشباع الحاجات وتحقق الرضا وزيادة الإنتاجية.

– تحقيق المصلحة العامة ، لأنّ غيابها يعتبر سببا رئيسيا للاجتهادات الشخصية التي لا تخدم المصلحة العامة في كثير من الأحيان.

– توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد الذي كان نتيجة عدم وضوح أحكام وبنود الأنظمة.

– المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة ، من خلال المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة بشكل واضح يواكب المستجدات العصرية في بيئات الأعمال.

– تسهيل جذب الاستثمارات وتشجيعها من خلال توضيح الأنظمة والتشريعات والإجراءات.[40]

وما زاد من أهمية الشفافية الإدارية أكثر ، هو نجاح بعض الحكومات في العالم نتيجة تطبيق هذا المفهوم الإداري في الحصول على نتائج إيجابية أدت إلى تدني مستوى الفساد والترهل الإداري ، وزيادة الكفاءة والفعالية. وعليه الشفافية الإدارية لها دور بارز في تحقيق العديد من الفوائد ومحاربة الفساد وتسهيل عملية تحقيق التنمية الإدارية الناجحة.

يتضح من كل ذلك أن الشفافية كآلية وإذا ما وفر لها المناخ المناسب القائم على الأسس سابق الحديث عنها تؤدي أدوارا هامة في إطار عملية مكافحة ظاهرة الفساد أينما وجدت ، غير أن الواقع يثبت أنّ هناك العديد من الصعوبات يمكن أن تقف حجر عثرة أمام قيامها بتلك الأدوار نذكر منها الآتي:[41]

– الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين والتعقيد في الاجراءات.

– يمكن أن تتعرض الشفافية لبعض التجاوزات والخروقات من قبل البعض من خلال الإفصاح غير الدقيق أو غير السليم عن المعلومات والبيانات أو استغلال المعلومات من قبل المستخدم لها أو من يقوم بالإفصاح عنها لتحقيق أهدافه الخاصة في حال تعارضت مع أهداف المنظمة.

– الصعوبة في تحديد أولويات الأهداف المراد تحقيقها ، فهي تحتاج الى الوضوح والموضوعية ، وبالتالي فإنّ كثرة الأهداف وتداخلها يجعل من الصعب جدا وضع أولويات للتنفيذ الأمر الذي يسبب إعاقة للشفافية.

– كذلك الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير ، تؤدي إلى بعثرة الجهود وضياع التنسيق بين الأجهزة.

– الموروثات السلبية من الأنظمة السابقة والتي تتطلب معالجة لمدى طويل قبل البدء بالنهوض بالمؤسسات وبالمجتمع.

– إساءة تفسير المعلومات من قبل مستخدميها والذي قد يعود إلى التحيز المقصود.

وعليه السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا كيف السبيل لمعالجة كل تلك التجاوزات؟ هذا ما سيتم بحثه في المبحث الموالي.

المبحث الخامس: متطلبات تكريس مبدأ الشفافية قصد الحد من ظاهرة الفساد

كون الالتزام بمبدأ الشفافية يعد أحد أهم أدوات الكشف عن الفساد والحد منه ، فإنّه يجب العمل على تكريس أهم شروط سيادته والمتمثلة في:

- العمل على تقوية آليات الشفافية المتمثلة في: السلطات الرسمية ، المؤسسات التعليمية ، مؤسسات المجتمع المدني ، ووسائل الاعلام ، وأخيرا القطاع الخاص.
- تبني ثقافة حق المعرفة والاطلاع على المعلومات.[42]
- قيام شراكة حقيقية بين الحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.
- خلق قنوات تستهدف بالأساس المساهمة الفعّالة في إنضاج الرأي العام لمقاومة الفساد.
- تكريس رفض ممارسة الفساد عبر تقوية وتعزيز ثقافة الانتماء للوطن والالتزام بقضاياه وليس عبر ترسيخ الممارسات السلبية والمتطرفة التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[43]
- فتح تام لقنوات الاتصال بين «أصحاب المصلحة» والمسؤولين.
- الكشف عن مختلف القواعد والأنظمة والتعليمات والإجراءات والآليات المعتمدة.[44]

وقصد تحقيق الشفافية في صنع السياسات العامة ، وبالتالي وضع حد للفساد لابد من تبني إستراتيجية ذات أبعاد سياسية ، تتمثل أهمها فيما يلي:

- تعزيز الديمقراطية والخضوع للمساءلة: إذ تمثل عناصر الديمقراطية المختلفة من احترام حكم القانون ، والإبقاء على الحدود بين الدولة والمجتمع ، ووجود أحزاب سياسية فعّالة ومجتمع مدني قوي ، وثقافة ديمقراطية ، قيدا على نمو وتطور الفساد ، وإن كانت لا تشكل ضمانا ضد ممارسة الفساد.
- التأكيد على استقلال القضاء وفاعليته ، لأنّه الوحيد الذي لديه القدرة على الحكم على مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولكي تقوم السلطة القضائية بذلك لابد من أن تتوفر لها ثلاثة شروط رئيسية وهي: الاستقلال ، وسلطة تنفيذ الأحكام والتنظيم الفعّال.
- الفصل بين السلطات: كونه يزيد الثقة في القواعد المعمول بها ، فقد يكون باستطاعة السلطة القضائية مثلا تنفيذ القوانين ، ولكن إذا كان الجمهور لا يثق كثيرا في استمرار استقرار هذه القوانين ، فإنّ مصداقية الدولة يمكن أن تضعف.[45]

يمكننا أيضا ذكر جملة من الإجراءات التي تضمن تطبيق مبدأ الشفافية في الإدارة وتقف حجر عثرة في وجه تزايد استشراء الفساد ، وهي:

- تقديم تقارير دورية للجهات الحكومية الأعلى والجهات الرقابية عن سير عمل المؤسسة بكل وضوح وشفافية مع التركيز على المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تنفيذ الخطط الموضوعة.

- اللقاءات الدورية في الإدارة مع العمال، ويتم خلالها شرح كافة خفايا المؤسسة والتزام الجرأة في الردّ على أسئلة العمال وعدم التهرب أو إلقاء الأخطاء على جهات أخرى.
- سماح الإدارة للعمال بالوصول إلى كافة الوثائق والبيانات التي لا تحمل طابع السرية وهي كثيرة جدا، خاصة ما يتعلق بالكشوفات الإدارية المالية.
- حرية الصحافة في الوصول إلى ما تريده، وفي إجراء لقاءات صحفية مع العمال، وكذا السماح لها بزيارة كافة مواقع العمل دون توجيه من الإدارة لكيفية ممارستها لعملها.
- تفعيل دور النقابات في الدفاع عن حقوق العمال وضبط الممارسات الفاسدة.
- عدم الإبقاء على المسؤولين الإداريين لفترة تزيد عن أربع سنوات إلى ثماني سنوات مثلا، حتى لا تتمكن من نسج شبكات أفقية من الفساد، بل يجب نقل المدير إلى موقع آخر.
- فضح أعمال من هم وراء الفساد ومحاسبتهم محاسبة صارمة بالسجن والتشهير بأسمائهم في وسائل الإعلام والحجز على ممتلكاتهم وممتلكات آبائهم وزوجاتهم المنقولة وغير المنقولة.[46]

والنجاح في تحقيقها متوقف على توافر المتطلبات الأساسية التالية:

– الإعلان الوطني الملزم، بأنّ أجهزة الوظيفة العامة والرقابة على الأداء الإداري والمالي ومكافحة الفساد، هي أجهزة فنية مركزية مستقلة، وقادتها وعمالها هم خارج دائرة التسيس.

– أن يتم احترام مهام وقرارات مجالس الإدارة ولجان التنسيق المنصوص عليها وعلى تشكيلها تشريعيا، وهي أمور لا يجوز المساس بها كما أنّ تعطيلها لابد أن يكون محل مساءلة.

– تأكيد مبدأ إشهار الذمة المالية لكل من يشغل وظيفة قيادية أو وظائف محددة تتصل بالمال العام.

– إلزام كل دائرة بوضع برنامج سنوي للتطوير الإداري خاص بها، ومراقبة الالتزام بذلك ومساءلة المعنيين والإعلان عن ذلك.

– العمل على تعديل نظام الخدمة المدنية.

– ضرورة ربط تقييم الأداء المؤسسي والفردي للقيادات العليا بأهداف الشفافية بشكل دوري منتظم.

– إعطاء أهمية خاصة للحوافز قصد تمييز الإبداع والأمانة لدى الموظفين.

– إعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين في القطاع الحكومي.

– مراجعة القوانين والأنظمة دوريا ومعالجة النصوص والفقرات غير الواضحة.[47]

– التحول نحو تطبيق الحكومة الالكترونية.

– الأخذ بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة وذلك بالتطوير والتحسين المستمرين للأنظمة واللوائح والتشريعات والاجراءات الادارية لضمان حرية الاطلاع والشفافية، من أجل الوصول الى قواعد ملزمة تضمن ارضاء المواطنين وأصحاب المصلحة المعنيين يتلقي خدمات القطاعات الحكومية.[48]

إن تبني أيّ المنظمة لتلك الممارسات والسلوكيات سينهض بها للرقي والتميز في أدائها وتحويل النواتج السلبية إلى نواتج إيجابية، ولهذا ينبغي على مؤسسات المجتمع المختلفة تحمل مسئولية نشر وتطبيق الشفافية بهدف زيادة القدرة على تقويم الأوضاع وكشف التجاوزات والانحرافات والسلوكيات السيئة، واكتشاف حلول ملائمة للحد منها. ولكي يكتب لها النجاح في الممارسة الحقيقية لهذا المفهوم، ينبغي أن تعمل على توضيح الأهداف وتوضيح الوسائل والآليات اللازمة لتحقيقها وتدفق المعلومات في كافة المستويات، وتبسيط الإجراءات، واللامركزية في اتخاذ القرارات، والتوسع في تفويض الصلاحيات، وتفعيل المساءلة، بهذا فهي تعمل بشكل أو بآخر على ترسيخ مبدأ الشفافية في تعاملاتها مع الأفراد العاملين فيها والمجتمع الخارجي المستفيد من خدماتها، وخلق روح الانتماء والسمعة الحسنة بين التنظيمات المنافسة.[49]

خاتمة

يتضح من نص الدراسة أن الشفافية تعدّ بالفعل أحد أهم الآليات التي بإمكان الدول اعتمادها في سبيل مكافحة ظاهرة الفساد، لكن ذلك لن يتحقق إلاّ في ظل توفير الجو المناسب للعمل بها ونشرها، وهذه المهمة تتقاسم مسئوليتها

عدّة أطراف تكوّن في نهاية الأمر المجتمع بأكمله مادام أنّ الفساد هو آفة تدمر الدولة والمجتمع معا ، ويشكل القضاء عليها واجبا أخلاقيا ووطنيا وإنسانيا. وبناء على ذلك يمكننا استخلاص الآتي:

– أن الشفافية ، تعتبر من أهم متطلبات مكافحة الفساد بمختلف أشكاله.

– الشفافية من بين المبادئ الأساسية التى يجب أن تقوم عليها كافة أنظمة الحكم.

– شرعنة مبدأ الشفافية والسهر على تطبيقه يجعل كل الأعمال والممارسات والأنشطة فى مختلف القطاعات تتسم بالوضوح والإفصاح والمصداقية وهي جوهر الشفافية.

– أنّ السرية أصبحت مجرد استثناء محدود ومحصور وقابل للجدل والانتقاص يوما بعد يوم لصالح الشفافية كمبدأ عام.

– أنّ الشفافية تعزز من قدرات الأجهزة على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة من اقتصادية وسياسية اجتماعية.

– أنّ الدول الأكثر تقدما فى العالم هى تلك التى أخذت بالشفافية كمبدأ عام ، فى إدارة شؤونها العامة.

– هناك علاقة بين الشفافية والوقاية من الفساد ، فكلما زادت درجة الشفافية والمشاركة فى إدارة الشؤون العامة فى بلد ما اضمحل الفساد وارتفعت معدلات النمو والتنمية. والعكس صحيح كلما نقصت الشفافية زاد استشراء الفساد وترسخه.

الهوامش

1. عماد الشيخ داود ، "الثقافة ومراقبة الفساد" ، ضمن كتاب: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ط / 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 140.

2. محمد بن محمد أحمد الحربى، "درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية فى كلية التربية بجامعة الملك سعود"، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة** ، (تصدر كل شهر بنسختين الكترونية وورقية عن الجمعية الأردنية لعلم النفس عمان – الأردن)، المجلد (1)، العدد (6) – تموز ، 2012 ، ص312.

3. عماد الشيخ داود ، المرجع السابق ، ص 140.

4. فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية ، (**أطروحة دكتوراه**) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، الرياض ، 2010 ، ص 14 .15.

5. DIRECTION DES AFFAIRES FINANCIERES, ***FISCALES ET DES ENTREPRISES, TRANSPARENCE DU SECTEUR PUBLIC ET POLITIQUEDE L'INVESTISSEMENT INTERNATIONAL***, 11 avril 2003.

6. فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، المرجع السابق ، ص 14.

7. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, ***What is Good Governance? p1.*** http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.**pdf**

8. جمعية ابن رشد للثقافة والعلوم ،"الحوكمة الرشيدة ببلدية ، صيادة: الشفافية النزاهة ثم المساءلة" ، **ندوة: صيادة تفتح بياناتها: تجربة مدينة صيادة في الحوكمة والبيانات المفتوحة** ، السبت 17 نوفمبر 2012.

9. **الفساد: *لغة:*** نقيض الصلاح. وفي اللغات الأجنبية يعني بشكل خاص قبول أو تلقي الرشوة ودفعها ، أما ***اصطلاحا*** فعرّفه الكثيرون منهم *"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"* الذي يقول هو: *"إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"*. أما في نظر *"منظمة الشفافية الدولية"* فهو: *"سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"*. أما **إجرائيا** فهو:*"كل ما خالف الفطرة السليمة (الصلاح) من أقوال وأفعال ، سلوكات وممارسات ، مقترفة من قبل أفراد ، جماعات أو هيئات. بقصد أوبغير قصد ، في هذا المكان والزمان أو في غيرهما ، في هذا المجال أو ذاك ، وعلى هذا المستوى أو غيره من المستويات ، وتم في الإطار الرسمي أو غير الرسمي ، بهذا القدر أو ذاك"* .

10. عماد الشيخ داود ، المرجع السابق ، ص141.

11. المرجع نفسه ، ص 146.

12. نفسه ، ص ص: 148 – 147.

13. محمد بن محمد أحمد الحربي، المرجع السابق ، ص316.

14. عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج/2 ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، 1991 ، ص 751.

15. أسيل هادي محمود ، "أسس الشفافية الإدارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الإداري"، **مجلة الادارة والاقتصاد** ، العدد الحادي والسبعون / 2008 ، ص77.

16. محمد بن محمد أحمد الحربي، المرجع السابق ، ص ص: 314315.

17. IFAD, INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, ***good governance: AN overview*** Executive Board – Sixty – Seventh Session Rome, 8 -9 September 1999.

18. عبد الرزاق ضيفي ، "الفساد المالي فيروس بلا حدود ... الأسباب ... وطرق العلاج" ، مجلة **العلم والإيمان** ، العدد الخامس ، جانفي 2007 ، ص 36.

19. عبد الله بن سعد الغامدي ، ورقة بعنوان: "دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد" ، **الملتقى العلمي**: **الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية** ، كلية العلوم الاستراتيجية ، الأردن ، 2-4 سبتمبر 2014 ، ص 11.

20. محمد بن محمد أحمد الحربي ، المرجع السابق ، ص315.

21. عبير مصلح ، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد** ، ط/3 ، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان ، رام الله ، 2013 ، ص 56.

22. يسرى الحسنات ، واقع متطلبات الشفافية الادارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها ، (**الديلوم المهني في إدارة منظمات المجتمع المدني**) ، معهد التنمية المجتمعية ، الجامعة الاسلامية – غزة ، 2012 -2013 ، ص ص: 25 .26.

23. عبير مصلح ، المرجع نفسه ، ص 50.

24. بوضياف مليكة ، "الإدارة بالشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري" ، ملتقى وطني حول: **إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 12 و13 ديسمبر 2010 ، ص. 41

25. عبير مصلح ، المرجع نفسه ، ص 50.

26. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد** ، سنة 2011 ، نسخة الكترونية ، ص 19.

27. عبير مصلح ، المرجع السابق ، ص 25 -53.

28. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية ، المرجع السابق ، ص ص: 6 .7.

29. يسرى الحسنات ، المرجع السابق ، ص 12.

30. عبير مصلح ، المرجع السابق ، ص 96.
31. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية ، المرجع السابق ، ص 19.
32. عبير مصلح ، المرجع السابق ، ص 90.
33. المرجع نفسه ، ص 162 -165.
34. محمد موسى شاطي ، "الثقافة ودورها في مكافحة الفساد" ، http:// www kitabat. com /index.htm
35. عماد الشيخ داود ، المرجع السابق ، ص 150.
36. شادية فتحي ، "الآثار السياسية للتحول: حالة روسيا" ، ضمن كتاب: (**الفساد والتنمية:** ***الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية)*** ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 1999 ، ص ص: 127 .128.
37. بوزيد سايح ،"سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية" ، **مجلة الباحث** ، (جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر ، **مخبر**: "الجامعة ، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ، العدد 10 ، 2012 ص 59.
38. عماد الشيخ داود ، المرجع السابق ، ص 147.
39. محمد موسى شاطي ، المرجع السابق. http:// www kitabat .com /index.htm Op , Cit. .
40. موسى اللوزي ، **التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات** ، ط /1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 145- 154.
41. نعيمة محمد حربي ، واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة ، (**رسالة ماجستير**)، إدارة الأعمال ، 2011 ، ص 30.
42. عمر رياض ومحمد أعمار ، "الشفافية والمساءلة" ، **مركز دراسات وأبحاث في القيم** ، 11 أفريل 2016.
http://www.alqiam.ma/Article.aspx?C=5581
43. ميرة رجب ، " الفساد الإداري و المالي ... إيجاد حلول أم خلق أزمات " ، 19 / يونيو2006.

http : // www . arabrenewal / index . php .

44. شمخي جبر ، "الفساد الإداري: المفهوم والآثار وآليات المكافحة" ، **الحوار المتمدن** ، العدد 1889 ، 18 أفريل 2007 ، ص 2.
http : // www. Rezgar . com / debat / show . art. asp? aid = 94303
45. شادية فتحي ، المرجع السابق ، ص 129.
46. نضال العبود ، "الشفافية في مواجهة الفساد" ، **الحوار المتمدن** ، العدد 1303 ، 2005 / 08 / 31.
.http: // www. Rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid 44329 . Op . Cit
47. موسى اللوزي ، المرجع السابق ، ص: 151 - 154.
48. فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، المرجع السابق ، ص 34.
49. نعيمة محمد حرب ، المرجع السابق ، ص ص: 22. 23.